



الأحزاب السياسية وتقييم السياسات العامة
 كريمة مصطفى ابراهيم بنور
 المعهد العالي لتقنيات والعلوم الطبية الزهراء
Mmfhsh1973@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/01/19 - تاريخ المراجعة: 2026/02/16 - تاريخ القبول: 2026/02/26 - تاريخ النشر: 2026/03/27

المستخلص

الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية السياسة العامة التي تعتبر عملية سياسية تتسم بالصعوبة والتعقيد وتتأثر بالعديد من المتغيرات وعوامل الضغط، وإبراز دور الأحزاب السياسية كفاعلات أساسية في رسم وتخطيط السياسات العامة وتقييمها، سواء كانت هذه الأحزاب في سدة الحكم أو في صفوف المعارضة.

المنهجية: اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الذي يسعى للتحليل والتفسير واكتشاف الأنماط المتكررة في السلوك السياسي، بالإضافة إلى المنهج المقارن للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في دور الأحزاب السياسية على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية في البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية ومنها بلدان العالم العربي.

النتائج: أظهرت النتائج أن الأحزاب السياسية تعتبر من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع حيث تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة وتنتقل إليها مطالب الشعب، كما تبين أن المعارضة تلعب دوراً جوهرياً في تقييم السياسات عبر كشف أخطاء الحكومة وتقديم الحلول البديلة، في حين أن غياب البيئة المناسبة في الدول العربية أدى إلى تهميش دور الأحزاب وضعف مشاركتها الفعلية، وخلصت الدراسة إلى أن تقييم السياسة العامة يجب أن يكون شاملاً وملزماً لجميع مراحلها وأن الأحزاب السياسية هي تنظيمات تعكس طبيعة المجتمع ومستوى تطوره، ويوصى بضرورة تفعيل دورها في تجميع المصالح وإثارة الرأي العام والدعوة لسياسات تشاركية تتماشى مع تطلعات المواطنين.

Abstract

Objective: This study aimed to highlight the nature of public policy which is a complex political process influenced by many variables and to demonstrate the role of political parties as key actors in planning and evaluating public policies whether in power or in opposition.

Methodology: The researcher relied on the analytical approach to interpret recurring patterns in political behavior in addition to the comparative approach to identify similarities and differences in the role of political parties across legislative and executive authorities in democratic and non-democratic countries including the Arab world.

Results: The results showed that political parties are among the most important parties in organized political communication gathering information and transmitting people's demands to the authority, It was also shown that the opposition plays a fundamental role in evaluating policies by exposing government mistakes and proposing alternatives while the lack of an appropriate environment in Arab countries has marginalized their role. The study concluded that public policy evaluation must be comprehensive and accompany all its stages and that political parties reflect the nature of society, recommending the necessity of activating their role in aggregating interests and advocating for participatory policies.

مقدمة الدراسة

برزت ظاهرة الأحزاب السياسية في القرن التاسع عشر في المجال السياسي، وقد تنامي دورها في الحياة السياسية وباعتبارها فواعل جديدة يمكن القول إنها أضحت إحدى الآليات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، فهي إما تعبير عن تعددية ناتجة

عن سياسة متوازنة ونابعة من تعددية مجتمعية، وإما أنها تعبير عن نظرة شمولية يحملها حزب لتوطيد سلطة سياسية ، كما أن صنع السياسة العامة في الدولة ليست عملية بسيطة بأية حال من الأحوال، بل هي على درجة من الصعوبة والتعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية والتشابك وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها إلى إنتاج سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التي تتصرف بدورها إلى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي ، ودراسة السياسة العامة هي دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته وبالتالي هي دراسة لما يفعله النظام السياسي أو مالا يفعله، أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على حد تعبير دافيد إيستون، وقد وصفها البعض بأنها ذلك الممر الحزوني المؤطر واللامؤطر أحياناً الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه صناعاً ومستقيدين ومنفذين ، ولأحزاب السياسة دور مهم في صنع السياسة العامة وتأطيرها إذ تُعد إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن وكذا إحدى قنوات الاتصال السياسي، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات الأفراد وحاجاتهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفضل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صناع السياسة العامة الرسميين ، وكذلك نقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها إما دعماً وتأييداً وإما مواجهة ورفضاً، وتُعد الأحزاب أيضاً من أهم الأطراف التي تقوم بعملية الاتصال السياسي المنظم في المجتمع إذ يعدها علماء السياسة الركيزة القوية والمنظمة للربط بين القمة والقاعدة فهي تجمع المعلومات وتنقلها إلى السلطة وكذا تنقل إليها مطالب الشعب ، وبذا تبدو الأحزاب كمحطة اتصال لازمة بين المواطنين والسلطة، فقد تكون الأحزاب مخططاً ومنفذاً للسياسة العامة إن وصلت إلى السلطة وبالتالي ستقوم بتطبيق برامجها عن طريق القوانين التي ستسنها في السلطة التشريعية أو عن طريق تنفيذها للقوانين في السلطة التنفيذية (الحكومة) أو عن طريق تواجدها في المعارضة وهنا قد تقوم باستخدام وسائل وطرق عديدة للضغط والتأثير على السلطة.

مشكلة الدراسة

تتركز إشكالية البحث في طرح تساؤلات رئيسية جوهرية تدور حول ماهية السياسة العامة وما دور الأحزاب السياسية في رسم وتخطيط السياسة العامة وفي تقييمها أيضاً ، وإلى أي مدى تسهم الأحزاب السياسية سواء تلك التي وصلت إلى السلطة أو الموجودة في المعارضة في رسم وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الدولة، وما هي خصائص ومميزات ومقومات السياسات العامة، وما المقصود بالأحزاب السياسية وخصائصها ومبادئها وأهدافها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث من الاعتبارات الأساسية الآتية حيث تبرز البحث أهمية علاقات التعاون والتنسيق بين الأحزاب السياسية وصانعي السياسات العامة ، كما أنها محاولة لبحث وتقصي دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الدولة تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين الأحزاب وصانعي السياسة العامة سواء الأحزاب التي في السلطة أو تلك التي في المعارضة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كما تشكل هذه الدراسة محاولة لإثراء الحقل السياسي ولو نسبياً في هذا النوع من الدراسات، ولأسيما من زاوية الأحزاب السياسية ودورها كفواعل أساسية تساعد في بلورة السياسات العامة الوطنية.

أهداف الدراسة

يسعى البحث إلى تحقيق أهداف أساسية تبدأ بالتعرف على ماهية السياسة العامة التي هي في المقام الأول عملية سياسية تتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراءات وطرق صنعها من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ومنها الأحزاب السياسية ، ويهدف أيضاً إلى إبراز العلاقة بين الأحزاب السياسية القائمة في الدولة

من جهة وبين السياسة العامة التي تنتهجها الدولة من جهة أخرى ، وأخيراً التعرف على دور الأحزاب السياسية في عملية تقييم السياسة العامة لأن التقييم الفعال والموضوعي والحقيقي يُعدّ أساس نجاح السياسة العامة في تحقيق أهدافها.

مصطلحات الدراسة

- **السياسة العامة:** لغة تعني القيام على الشيء بما يصلحه أي طلب المصلحة وتدبير الأمر، واصطلاحاً يقصد بها تدبير أمور الدولة أو كما عرفها أريستوس على أنها أسلوب أو طريقة للتصرف الذي يتم اختياره بواسطة الحكومة من بين العديد من البدائل في ضوء ظروف معينة، وعرفها جبرائيل ألموند بأنها محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات مع المخرجات للتعبير عن أداء النظام السياسي، بينما عرفها جيمس أندرسون بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع.
- **الأحزاب السياسية:** هي مجموعات من الأفراد الذين يشاركون في الحياة السياسية لتحقيق أهداف سياسية مشتركة وتعتبر أداة مهمة في الديمقراطيات الحديثة حيث تمثل وسيلة لتعبير المواطنين عن آرائهم وتوجهاتهم السياسية وتسهيل التواصل بينهم وبين الحكومة، وتختلف الأحزاب في التوجهات الفكرية والإيديولوجية التي تعتمد عليها مثل الليبرالية واليمينية واليسارية والديمقراطية والاشتراكية وغيرها.
- **التقييم:** هو عملية هامة تقوم على معرفة حقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية أو الإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها وعن أثر مخرجاتها ومدى فاعليتها أو كفاءتها في تحقيق تلك الأهداف، ويشمل التقييم جميع مراحل صنع السياسة العامة ولا يتوقف فقط على نتائج عملية التنفيذ، بل يبدأ من مرحلة تحديد المشكلات وصياغتها ويمتد خلال التنفيذ وبعده.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة: يحاول الباحث معالجة مشكلة البحث والإجابة عن تساؤلاته باعتماد المنهج التحليلي الذي يتسم بعدة سمات لعل أهمها أنه يسعى للتحليل والتفسير وليس مجرد الوصف والعرض كما أنه يسعى إلى اكتشاف الأنماط المتكررة والمتشابهة في السلوك السياسي وينطلق من تصور نظري لموضوع البحث ، وكذلك المنهج المقارن وهو منهج يسعى إلى الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر الظاهرة التي هي محل الدراسة سيما فيما يخص دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة على مستوى السلطات التشريعية والتنفيذية والتركيبة الحزبية لهذه السلطات سواء في البلدان الديمقراطية وغير الديمقراطية ومنها بلدان العالم العربي.

الإطار النظري وعرض النتائج ومناقشتها

المحور الأول ماهية السياسات العامة ونماذجها: تتعدد المنظورات التي تفسر السياسة العامة، فمن منظور ممارسة القوة ينظر إليها كعملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة للتعبير عن يحوز على ماذا ومتى وكيف، فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاساً لأصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته ، أما من منظور الحكومة فتوصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتمثل مركز عملية اتخاذ القرار، وقد عرفها توماس داي بأنها تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، وعرفها كارل فردريك بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، ومن منظور تحليل النظم الذي أسسه ديفيد إيستون تعتبر السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة وتتكون من المدخلات كالمطالب والدعم والمعارضة والموارد، والصندوق الأسود الذي يجسد النظام السياسي، والمخرجات التي تمثل استجابات النظام، والتغذية العكسية التي تمثل ردود أفعال البيئة، ووفق نموذج الجماعة الذي يرجع الفضل في ابتكاره لليبرالية ولديفيد ترومان وبانتلي، فإن التفاعل الحاصل بين الجماعات يشكل مركز

السياسات العامة حيث تقوم بالضغط على الحكومة، والجماعة هي الجسر القائم بين الحكومة والأفراد ، أما نموذج النخبة فينظر للسياسة العامة كانعكاس لقيم وخيارات النخبة الحاكمة التي تمتلك مصادر وأدوات القوة، فالنخبة هي التي تقرر للعامة وتنزل السياسات من أعلى ولا تصعد من متطلبات الجماهير التي يُفترض أنها غير منظمة وسلبية، وأخيراً النموذج المؤسسي الذي يركز على دور المؤسسات الحكومية كالبرلمانات والأجهزة التنفيذية والأحزاب في صنع السياسات التي تضفي عليها صفات الشرعية والشمولية وقوة الإلزام، وتعتمد دورة حياة السياسة العامة على وسائل تشمل الموارد البشرية والنصوص القانونية وتوفر المعلومات والتنظيم والموارد المالية والهياكل القاعدية وتحديد المدة الزمنية والمورد السياسي المتمثل في الإجماع، وتبدأ دورتها من ظهور المشكلة وإدراجها ضمن الرزنامة السياسية.

المحور الثاني الأحزاب السياسية خصائصها وتكوينها: تتميز الأحزاب السياسية بخصائص محورية تجعلها متميزة عن غيرها من التنظيمات، فهي تنظيم دائم يتجاوز عمره أعضاءه الذين أنشأوه ليستمر في التعبير عن مصالح مجموعات اجتماعية دائمة، وهو تنظيم وطني يربط بين المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقات بين القمة والقاعدة عبر خلايا وقسمات تميزه عن اللجان البرلمانية، والهدف الأساسي للحزب هو السعي للوصول إلى السلطة السياسية وتولي الحكم سواء منفرداً أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى وهذا ما يميزه عن الجماعات الضاغطة والنقابات التي تدافع عن فئة محددة ولا تهدف للوصول للسلطة، كما يعتمد الحزب على الحصول على الدعم الشعبي وجمع أكبر عدد ممكن من الأفراد حول أفكاره وبرنامجه بشكل سلمي وعن طريق الإقناع، ولا بد للحزب أن يتبنى مذهباً سياسياً وإيديولوجياً ومبادئ فكرية معينة مثل الليبرالية أو الاشتراكية ليتميز بها برنامجه، بالإضافة إلى تميزه بالتنظيم الداخلي الذي يضم قيادات وهياكل وأعضاء، وقدرته على التأثير في القرارات الحكومية، والانتماء والانحياز لمجموعات وفئات معينة، واعتماده على الحوار والتواصل الدائم مع الجمهور لنشر أفكاره ، وتتكون الأحزاب عموماً من القيادة التي تتخذ القرارات، والأعضاء الذين يمثلون جوهر الحزب، والبرنامج السياسي الذي يُعد بعد تشاور داخلي، والانتماء الفكري، والدعم المادي لتمويل النشاطات التي تشمل الحملات الانتخابية والندوات والمؤتمرات.

المحور الثالث دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة: إن للسياسة العامة عمليات وأنشطة تتفاعل وتترابط، مما يؤكد أن التقييم يجب أن يكون شاملاً كماً ونوعاً وملزماً لجميع مراحلها، وتعتبر الأحزاب السياسية من الجهات الأساسية في هذا التقييم سواء بوجودها في الحكم أو في المعارضة ، فمشاركة الحزب خارج نطاق السلطة تتجسد في دور المعارضة التي تتجلى في نقدها لنظام الحزب الحاكم وكشف أخطائه وتحديد مسؤولياته ومراقبة الحكومة والاستعداد للحلول محلها ، وللمعارضة أهمية كبرى في النظم الديمقراطية لتمثيلها الرأي الآخر في إطار قانوني، ولا يوجد أفضل من المعارضة المنظمة الحرة لكشف أخطاء الحكومة قبل استفحال أمرها مما يجعل علاج آثارها أيسر ويدفع الحكومة للتراجع بدلاً من التمادي ، ويجب أن يمارس دور المعارضة باتزان ومسؤولية، فالمعارضة الجادة هي التي تنتقد وتقرح البديل الأصح لحل المشاكل بالاستفادة من الوسائل المتاحة، بينما في الدول المتخلفة تكتفي المعارضة بتضخيم الأخطاء دون تقديم حلول مما يؤدي لنتائج كارثية على استقرار الدولة والمجتمع وهذا ما تقعله المعارضة العربية عموماً ، كما أن مشاركة المعارضة في الحكم أمر أساسي لا يمكن استبداله فحيث لا توجد معارضة لا يكون للمتذمرين خيار إلا الطاعة أو الثورة، والديمقراطية تتطلب التعددية لأنها حوار بين حاكم يتكلم ومواطنين يردون ويناقشون بعكس الدكتاتورية التي هي كلام من طرف واحد، أما عن أنواع التقييم فتتعدد لتشمل التقييم السابق للتنفيذ كدراسة مستقبلية للتنبؤ بالآثار والتحقق من الجدوى، والتقييم الملزم الذي يواكب عملية التنفيذ ولا يرتبط بمرحلة بل يتابع كل مراحل الصياغة، والتقييم اللاحق للتنفيذ لمعرفة مدى نجاح السياسات في الأجل المتوسط والطويل، والتقييم النهائي الذي يهتم بالنتائج على المدى القصير بعد الانتهاء من البرنامج ، وتحكم عملية التقييم ضوابط ومعايير أساسية كمعايير الملائمة لتوافق السياسة مع المشكل الاجتماعي المبرر لوجودها، ومعايير الكفاية

لمعرفة كفاءة الموارد المستهلكة مقارنة بالنتائج، ومعيار الفاعلية لقياس الآثار المقصودة وغير المقصودة وارتباطها بالأهداف، ومعيار الانسجام لدراسة التماسق والترابط بين عناصر البرنامج كالأهداف والإمكانيات والنصوص القانونية، ومعيار الاستدامة لتحديد دوام الآثار الإيجابية بعد التطبيق، ولإجراء التقييم تستخدم أدوات وتقنيات متعددة كتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) لتعريف الخطوط الاستراتيجية، ودراسة الحالة كتحليل معمق ومفصل للفاعلين في الميدان الاجتماعي، وجمع الخبراء والمختصين لإصدار حكم جماعي وتوافقي مبني على إجراءات معيارية، والتحليل متعدد المعايير لمساعدة متخذي القرار في الحالات المعقدة، وأسلوب التكلفة والعائد لحساب القيمة الصافية الإجمالية لمعرفة ما إذا كانت الفوائد تفوق التكاليف.

الاستنتاجات

- استخلصت الدراسة مجموعة من المخرجات الهامة التي تبرز واقع الممارسة الحزبية وتأثيرها، وتتمثل في الآتي:
- الأحزاب السياسية هي تنظيمات مجسدة لحياة سياسية عادية أو طبيعية وعاكسة لما هو موجود من اختلاف في المجتمع وأداة فعالة لقياس مدى تطوره.
 - إن عدم توفر العوامل البيئية المناسبة القانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية في دول الوطن العربي أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية ودورها في بنية المجتمع والدولة وأنتج أحزاباً ضعيفة على شاكله مجتمعاتها ودولها.
 - إن أي مفهوم هو وليد بيئته ومرتببط بتاريخ نشأته، ويبدو أن المقاربة العربية لمفاهيم الحداثة الغربية كالدولة والأحزاب السياسية لم تكن نتاج الواقع وظلت تعاني من حالة اغتراب وافتراق عن الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي لشعوب المنطقة.
 - لا وجود لديمقراطية حقيقية دون وجود قوى وأحزاب سياسية بخلاف أحزاب السلطة ودون تداول السلطة، فمساحات الحرية في الوطن العربي محدودة وسلطة الدولة لا زالت مطلقة وغير خاضعة للمساءلة.
 - إن احتكار السلطة الفعلية من قبل دوائر معينة رسمية أو غير رسمية في البلدان العربية حال دون مشاركة فعالة للأحزاب السياسية في العملية السياسية وأدى إلى تهميشها وإقصائها باستثناء حزب السلطة.
 - هنالك ضعف وتراجع لدور الأحزاب السياسية العربية في صنع السياسة العامة من خلال تواجدها في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، ويعود ذلك لضعف الأحزاب وعجزها عن اتخاذ المبادرة ودورها في فلك الحاكم بالإضافة إلى تدخل السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية مما أدى إلى تراجع وتيرة التشريع بما لا يتناسب مع تطورات هذه البلدان.

التوصيات

- بناءً على النتائج والاستنتاجات التي تم استعراضها، توصي الباحثة بالخطوات التالية لتفعيل دور الأحزاب السياسية:
- أن تعمل الأحزاب السياسية على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها واحتياجاتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات العامة وضمها ضمن أولويات الأجندة السياسية.
 - أن تقوم الأحزاب السياسية بتجميع المصالح والتعبير عنها والاتصال والربط بين الحكومة والمجتمع بهدف بلورة القضايا العامة التي يتم مناقشتها عند وضع السياسة العامة.
 - إثارة الرأي العام حول القضايا العامة بحيث تعمل الأحزاب السياسية على إثارة الرأي العام لاستقطابه في التأثير على تنفيذ السياسة العامة وتوجيه الرأي العام للمساهمة في تنفيذ سياسة عامة.

- العمل على تعبئة الجماهير وتحريير القيم السياسية للأفراد وتعزيز المشاركة السياسية من خلال إضفاء الطابع الاجتماعي على أدوار الأفراد وتعريفهم بكيفية تنظيم الحكومة.
- بلورة المسائل الرئيسية التي تناقش في النظام السياسي بحيث تقوم بتحويل طلبات معينة إلى سياسات معينة.
- المبادرة والدعوة إلى وضع السياسات التشاركية عن طريق البحث على وضع السياسات التي تتماشى وتطلعات الناخبين وبالتالي توليد النقاش حول السياسات وتوفير مادة دسمة للإعلام لتغطية قضايا مهمة وبالتالي يكون الحزب منشطاً للحياة السياسية.

قائمة المراجع

1. راغب الطلو، ماجد (1996)، الدولة في ميزان الشريعة الأنظمة السياسية، الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
2. عبد الحليم كامل نبيلة (1982)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.
3. ابراهيم نجوى (2004)، تحليل المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة، في: علي الدين هلال (وآخرون)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي.
4. ابراهيم سعد الدين (2002)، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية في: ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ط(3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. عبد الفتاح، محمد سعيد والصحن، محمد فريد (2003)، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق، الاسكندرية الدار الجامعية.
6. مهنا، محمد نصر، في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية.
7. الفهداوي، فهمي خليفة، السياسة العممة منظور كلي في البنية والتحليل.
8. الغويل سليمان صالح (2003)، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ط1، بنغازي منشورات جامعة قار يونس.
9. متولي، عبد الحميد (1964)، القانون الدستوري والنظمة السياسية ط3، الاسكندرية: منشأة المعارف.
10. بيتر جونز، كتاب نظرة شاملة حول كيفية ممارسة السلطة في سياق السياسة العامة وتأثيرها على صنع القرارات السياسية.
11. مايكل إي هيل، كتاب نظرة شاملة حول السياسة العامة ودور الحكومة في صنع القرارات العامة وتنفيذها.
12. ماركوس كارسبوف، كتاب نظرة شاملة حول تحليل النظم وتطبيقاته في سياق سياسات العمل العام.
13. ديفيد إي أو ملاند، يستعرض هذا الكتاب أدوات تحليل النظم وتطبيقاتها في مجال السياسة العامة ،
14. محمد الهادي يحيى، السياسة العامة المفاهيم والتطبيقات.
15. المؤسسات البحثية والمراكز الأكاديمية المتخصصة في مجال السياسة العامة مثل مراكز الأبحاث السياسية في الجامعات المحلية والإقليمية.
16. مايكل إي كرافت وسكوت فاجنر، كتاب نظرة شاملة للعملية السياسية ومكونات السياسات العامة وكيفية تطويرها وتنفيذها.
17. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور كلي في السياسة والتحليل.
18. سليمان الخراشة، خصائص الأحزاب السياسية في العالم العربي، كتاب النظريات المتعلقة بالأحزاب السياسية.